11TH G20 PARLIAMENTARY SPEAKERS' SUMMIT

P20 SOUTH AFRICA 2025

PARLIAMENT OF THE REPUBLIC OF SOUTH AFRICA

التصدي للتعدين غير المشروع وتعزيز الحوكمة الأخلاقية للموارد

21 يوليو 2025

Harnessing Parliamentary Diplomacy for the Realization of Global Solidarity, Equality, and Sustainability

ماشودو ماشوتا، وحدة البحوث، برلمان جنوب أفريقيا

جدول المحتويات

مقدمة موجزة 3

1. الخلفية 3

2. المنظور الدولي 6

2.1 مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 7

2.2. إطار العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 8

2.3. الكود الدولي لإدارة السيانيد 9

2.4. إطار سياسة التعدين للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة 11

3. المنظور الإقليمي 12

3.1. الأطر والاتفاقيات الإقليمية 13

3.1.1. رؤية التعدين في إفريقيا 13

3.1.2. صكوك الجماعة الاقتصادية الإقليمية 14

بروتوكول التعدين التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (1997) 14

توجيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مواءمة المبادئ التوجيهية والسياسات في قطاع التعدين (2009) 15

3.1.3. الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران 15

4. الآفاق والتحديات 16

5. الإجراءات الرئيسية المطلوبة من المجتمع العالمي 18

6. دور أعضاء البرلمان على المستوى الفردي 19

7. دور البرلمانات 20

8. الخلاصة 20

قائمة المراجع 21

مقدمة موجزة

لا يزال التعدين غير المشروع في إفريقيا يمثل تحديا مستمرا، يتميز بممارسات الاستخراج الاستغلالية، وسلاسل التوريد غير الشفافة، والتدهور البيئي، وتهميش المجتمعات المضيفة. تدرس هذه الورقة هذه الظاهرة من خلال العدسات الدولية والإقليمية على حد سواء، مع التركيز بشكل خاص على الطبيعة الطوعية وغير الملزمة لصكوك إدارة الموارد مثل: () مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن توخي العناية الواجبة بشأن سلاسل الإمداد المسؤولة للمعادن، والمدونة الدولية لإدارة السيانيد، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، ورؤية التعدين الأفريقية، وصكوك الجماعة الاقتصادية الإقليمية، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. في حين أن هذه الأطر تعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والتنمية المستدامة، إلا أن افتقارها إلى آليات الإنفاذ تحد من تأثيرها التحويلي، لا سيما في السياقات التي تتسم بضعف المؤسسات، واستيلاء النخبة، والإرادة السياسية المحدودة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تهدف صكوك مثل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمركز الأفريقي لتنمية المعادن إلى تعزيز إصلاح الحوكمة، ولكنها لا تزال تعوقها معدلات التصديق المنخفضة، وقيود التمويل، والحد الأدنى من المتابعة. ويسمح غياب آليات المساءلة الملزمة على المستويين الدولي والإقليمي باستمرار التعدين غير المشروع تحت ستار الامتثال الرسمي.

في النهاية، توضح الورقة أن معالجة ممارسات التعدين غير المشروعة تتطلب إعادة تشكيل معايير إدارة المعادن الدولية والإقليمية الأفريقية للتنفيذ الطوعي والسلطة التقديرية لتنفيذ التوصيات. ويلزم التزامات قابلة للتنفيذ لضمان الإدارة الأخلاقية للموارد. ومن شأن ذلك أن يسد الفجوة بين الطموح المعياري والإنفاذ العملي، مما يحول قطاع التعدين من موقع استغلال إلى موقع تنمية منصفة.

1. الخلفية

يشير التعدين غير المشروع إلى ممارسات التعدين التي تعطي الأولوية للأرباح قصيرة الأجل على الاستدامة طويلة الأجل من خلال عمليات التعدين الاستغلالية والمدمرة للبيئة والمضرة بالمجتمعات المحلية وتتجاهل الأطر القانونية أو التنظيمية.[1]

غالبا ما يستخدم التعدين غير المشروع بشكل مرادف لمصطلح التعدين غير القانوني.[2] ومع ذلك، فإن التعدين غير المشروع والتعدين غير القانوني ليسا متماثلين، على الرغم من أنهما يمكن أن يتداخلان. التعدين غير القانوني هو استخراج غير مصرح به للمعادن أو الموارد في انتهاك للأطر القانونية والبيئية

[1] كاسا (2022).
[2] ديفيس (2016).

والتنظيمية.[3] على سبيل المثال، يعد التعدين في المناطق المحمية دون تقييمات بيئية أو موافقات حكومية، أو التعدين من قبل الجماعات الإجرامية أو غير المنظمة أمثلة شائعة على التعدين غير القانوني. لذلك، كتمييز، سيكون التعدين غير القانوني دائما غير قانوني بحكم التعريف، في حين أن التعدين غير المشروع يمكن أن يكون قانونيا أو غير قانوني.[4]

يتمثل التداخل بين التعدين غير القانوني والتعدين غير المشروع في أن عملية التعدين يمكن أن تكون مفترسة وغير قانونية، على سبيل المثال عامل منجم غير مرخص يدمر غابة مطيرة. ومع ذلك، يمكن أن تكون شركة التعدين القانونية مفترسة إذا تجاهلت الآثار البيئية أو الاجتماعية حتى أثناء الامتثال الفني للوائح. على الرغم من أن المفاهيم متميزة، إلا أنها غالبا ما تتقاطع وتعزز بعضها البعض ولها عواقب مشتركة خاصة في الولايات القضائية الغنية بالموارد مثل أفريقيا.[5]

العواقب الشائعة لكل من التعدين غير القانوني والتعدين غير المشروع هي ما يلي: كلاهما يؤدي إلى ضرر بيئي بما في ذلك إزالة الغابات والتلوث وتدهور الأراضي، وكلاهما يقوض الحوكمة وسيادة القانون، مما يضعف المؤسسات التي تهدف إلى تنظيم التعدين، وكلاهما يساهم في الصراع الاجتماعي وانتهاكات العمال، وكلاهما يؤدي إلى خسارة إيرادات الحكومة من خلال التهرب الضريبي أو التجارة غير المشروعة.[6]

يعد فهم التداخل أمرا أساسيا لضمان أن السياسات التي تتصدى للتعدين غير القانوني تعالج الممارسات غير المشروعة الأوسع نطاقا من أجل ضمان الاستدامة والعدالة الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، ينبغي للجهود المبذولة للحد من التعدين غير المشروع أن تأخذ في الاعتبار الوضع القانوني أو غير القانوني للجهات الفاعلة في مجال التعدين لتكييف التدخلات الفعالة.

ومن المهم أن يشكل التعدين غير المشروع وغير القانوني تحديات خطيرة للتنمية المستدامة، وتحديدا في أفريقيا حيث يعد التعدين أمرا حيويا للعديد من الاقتصادات الأفريقية. يساهم التعدين بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأفريقية والصادرات والتوظيف. تعتمد دول مثل غانا وجنوب إفريقيا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كبير على صادرات المعادن مثل الذهب والنحاس والكوبالت والبوكسيت.[7] في غانا، يمثل تعدين الذهب وحده ما يصل إلى 48% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يشكل النحاس في زامبيا 70% من عائدات التصدير.[8] يساهم قطاع التعدين في جنوب إفريقيا بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي و 45% من صادرات البضائع.[9] تنتج جمهورية الكونغو الديمقراطية 70%

[3] المرجع نفسه.
[4] المرجع نفسه. انظر أيضا Bebbington (2009).
[5] المرجع نفسه.
[6] المرجع نفسه.
[7] الأعمال الأفريقية (2025).
[8] المرجع نفسه.
[9] التركيز على التعدين في أفريقيا (2025).

من الكوبالت في العالم، وهو أمر حيوي لتقنيات الطاقة النظيفة. وعلى الصعيد الإقليمي، تمتلك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حوالي 30% من احتياطيات المعادن الحرجة العالمية، ويتوقع صندوق النقد الدولي زيادة محتملة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% بحلول عام 2050 من الأنشطة المتعلقة بالتعدين.[10]تسلط هذه الأرقام الضوء على الدور الأساسي للتعدين في الإيرادات الوطنية وخلق فرص العمل ووضع إفريقيا في التحول العالمي للطاقة.

يعد التعدين عاملا تمكينيا رئيسيا لقدرة إفريقيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات أجندة 2063: إفريقيا التي نريدها بشكل فعال. ولذلك، فإن تأثير التعدين غير المشروع على نتائج التنمية المستدامة في أفريقيا بعيد المدى. ويؤدي التعدين غير المشروع سواء على نطاق صغير أو كبير إلى حرمان الحكومات من إيرادات كبيرة لأن العمليات غير المشروعة غالبا ما تعلن عن الحد الأدنى من الأرباح في البلدان المضيفة، وسحب الأرباح إلى الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة، وتحد من الفوائد المحلية من تطوير التعدين.[11] وتشمل ممارسات التعدين غير المشروعة شركات التعدين التي تفرط في استخراج المعادن مما يؤدي إلى التدهور البيئي، وعمليات التعدين بالقرب من أراضي السكان الأصليين دون التشاور المناسب، وتجاهل حقوق المجتمع ورفاههه، وشركات التعدين التي تتهرب من التعويض العادل مثل الضرائب أو الإتاوات أو رسوم العمال، وشركات التعدين التي تستغل هياكل الحكم من خلال الأنشطة الفاسدة. هذه كلها أمثلة شائعة لممارسات التعدين غير المشروعة.تؤدي [12] هذه الممارسات إلى خسارة الإيرادات وتقوض الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الضرورية للتنمية العادلة على المدى الطويل. يؤدي التعدين غير المشروع إلى تعميق عدم المساواة، وتغذية الإجرام، وتدمير النظم البيئية.

في سياق أهداف التنمية المستدامة، يؤدي التدهور البيئي بسبب عدم الامتثال وإنفاذ اللوائح البيئية إلى إلحاق الضرر بالنظم البيئية الحيوية للزراعة (الهدف 15، الحياة على الأرض)، والأمن المائي (الهدف 14، الحياة تحت الماء) والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ (الهدف 13، العمل المناخي). تؤدي خسارة الإيرادات الحكومية من خلال التهرب الضريبي لشركات التعدين وعدم دفع الإتاوات أو الرسوم البيئية إلى خسارة الحكومات المضيفة بمليارات الإيرادات المخصصة لتمويل أهداف التنمية مثل التعليم (الهدف 4، التعليم الجيد) والصحة والبنية التحتية (الهدف 9، البنية التحتية) والتخفيف من حدة الفقر (الهدف 1، القضاء على الفقر). تنتشر ظروف العمل السيئة وعمالة الأطفال والاستغلال على نطاق واسع في التعدين غير المشروع وغير القانوني. غالبا ما يغذي التعدين غير القانوني الجماعات المسلحة في مناطق النزاع بمعادن الصراع مثل الكولتان والذهب والماس. هذا ينتهك حقوق الإنسان ويقوض السلام (الهدف 8) والعدالة (الهدف 16، السلام والعدالة والمؤسسات القوية). ويؤدي حجم النزوح للتمكين من التوسع في

[10] صندوق النقد الدولي (2024).
[11] المرجع نفسه.
[12] المرجع نفسه.

عمليات التعدين غير المشروعة إلى فقدان سبل العيش حيث يتم تدمير سبل العيش التقليدية مثل الزراعة وصيد الأسماك دون تعويض كاف. وهذا يزيد من عدم المساواة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، القضاء على الجوع) وانعدام الأمن الغذائي (الهدف 10، الحد من عدم المساواة). تعمل ممارسات التعدين غير المشروعة ضمن إطار حوكمة ضعيف وفاسد حيث قد يدعم المسؤولون الفاسدون صفقات التعدين غير القانونية أو الاستغلالية، و / أو الإطار القانوني لا يرسخ الشفافية في الترخيص أو يسمح بالإنفاذ. وهذا يضعف الحكومة ويقوض الحكم الرشيد (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة) والمؤسسات (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، الشراكات من أجل الأهداف). يترتب على ذلك على المدى الطويل في لعنة تعميق للموارد، حيث تغذي الثروة المعدنية عدم المساواة وعدم الاستقرار بدلا من التنمية الشاملة، مما يعوق في نهاية المطاف قدرة أفريقيا على تحقيق النمو المستدام والعادل. لذلك، هناك حاجة ملحة لمعالجة التعدين غير المشروع وتعزيز الإدارة الأخلاقية للموارد.

تكشف هذه الورقة وجهات النظر الدولية والإقليمية حول التعدين غير المشروع وتبحث في أفضل الممارسات المختلفة وتدابير وضع المعايير الموضوعة لمعالجة ممارسات التعدين غير المشروعة. وتتأكد الورقة من مدى ملاءمة الأطر لمعالجة ممارسات التعدين غير المشروعة وتوفر اعتبارات رئيسية.

2. المنظور الدولي

تنظر هيئات وضع المعايير الدولية، وهي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومبادرة الصناعات الاستخراجية، ومنتدى حوكمة الإنترنت إلى التعدين غير المشروع على أنه تهديد متعدد الأبعاد لحقوق الإنسان والبيئة والاقتصادات والأمن الدولي. وأعرب المجتمع الدولي عن قلقه إزاء تمويل الصراعات، والتدمير البيئي، وإساءة معاملة الأطفال، والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، واستخراج الموارد غير المستدام فيما يتعلق بالتعدين غير المشروع.[13] تعمل الهيئات المختلفة على تعزيز إطار عالمي يرتكز على الشفافية والمساءلة والعناية الواجبة القوية للشركات وتطبيق مدونات أفضل الممارسات والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. ولذلك، فإن المنظور الدولي لمعالجة التعدين غير المشروع يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التعدين غير المشروع عن طريق إدماج الممارسات المسؤولة في القطاعين الرسمي والحرفي على حد سواء.

ويفصل الفرع التالي من الورقة مختلف الاتفاقات والهيئات والمبادرات التي تدعم ممارسات التعدين الأخلاقية في أفريقيا.

[13] EITI، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، IGF.

2.1 مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية هي مبادرة دولية لأصحاب المصلحة المتعددين تتألف من الحكومات وشركات التعدين والمجتمع المدني، تعمل على الحد من الفساد وتحسين الحوكمة وضمان الشفافية في تدفقات الإيرادات من الموارد الطبيعية.[14] تنشر الحكومات والشركات البيانات المتعلقة بعائدات التعدين والنفط وتسويتها مثل الضرائب والإتاوات وأرقام الإنتاج لتمكين التدقيق العام. وهي مبادرة يقودها الأعضاء وتشمل 57 دولة تطوعية لتنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ويقوم خمسة وعشرون بلدا أفريقيا بتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية،[15] وحققت بلدان مثل موريتانيا وأوغندا وغانا أداء جيدا من حيث تنفيذ المعيار. وقد أدمجت هذه البلدان الشفافية مع التمكين والمساءلة والإدماج المحلي في حوكمة التعدين.[16] كشفت غانا عن جميع عقود التعدين والطاقة وأنشأت سجلا للملكية المستفيدة وقدمت تقريرا عن الشفافية لقطاع التعدين الحرفي والصغير الحجم يغطي 31% من إنتاج الذهب. أدخلت موريتانيا الإعفاءات الضريبية والمحتوى المحلي في قانون استثمار جديد يشير إلى الالتزام بالشفافية. أقرت أوغندا قانون التعدين والمعادن مع تعديلات الشفافية وأنشأت أمانة أوغندا لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تحت إشراف وزارة المالية.[17]

يعد معيار مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية أمرا أساسيا لمعالجة التعدين غير المشروع في إفريقيا لأنه يكافح الفساد وفقدان الإيرادات من خلال مطالبة الشركات والحكومات بالكشف عن البيانات المالية والمعدنية. علاوة على ذلك، يتطلب الكشف عن الآثار الاجتماعية والبيئية لعمليات التعدين. ولذلك فهي أداة مفيدة لتعزيز الشفافية والمساءلة في مجال التعدين، وتحديدا لأنها تتبع نهجا لأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. إنه معيار يشمل المجتمعات المحلية ويمكن الأشخاص الأكثر تضررا من مساءلة شركات التعدين والحكومة عن إدارة الموارد المسؤولة.

ومع ذلك، فإن معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لا يخلو من القيود. إن تطبيق معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية محدود لأنه معيار طوعي وليس قانونا. لا توجد عقوبات قانونية على سوء الإبلاغ أو الفساد أو تجاهل توصيات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ليست حلا سحريا للحكم الرشيد، وبالتالي إذا كانت سلطة إنفاذ الدولة ضعيفة، فلن تؤدي معايير الشفافية التي وضعتها مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إلى المساءلة.[18] على سبيل المثال، أظهرت تقارير المبادرة في زامبيا

[14] EITI (2025).
[15] البلدان الأفريقية التي تنفذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية هي: إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، توغو، بوركينا فاسو، تنزانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، السنغال، سيراليون، غابون، غانا، غانا، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، مالي، ملاوي، موزامبيق، موريتانيا، نيجيريا.
[16] التقرير المرحلي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، (2024).
[17] المرجع نفسه.
[18] لوجالا (2018).

عجزا ضريبيا قدره 66 مليون دولار أمريكي في التناقضات في المدفوعات، لكن الحكومة لم تستخدم آليات إنفاذ هذه الأموال أو تسترد هذه الأموال.[19]

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تطبيق معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مشاركة المجتمع المدني لتحقيق جانب أصحاب المصلحة المتعددين في المساءلة. لذلك، في البلدان التي يتقلص فيها الحيز المدني التي يواجه فيها النشطاء المضايقات أو الاعتقالات أو الإقصاء، سيحد ذلك من تأثير معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستعمارية. فعلى سبيل المثال، علقت غينيا الاستوائية من المبادرة بسبب الافتقار إلى حيز المجتمع المدني وإسكات جماعات المراقبة.[20] وبالمثل في مالي، حيث حصلت البلاد على درجة تنفيذ "منخفضة إلى حد ما" بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير.[21]

يوفر المعهد إطارا قيما للشفافية يمكن أن يعالج ممارسات التعدين غير المشروعة. إنه يخلق نهجا مهما لأصحاب المصلحة المتعددين للمجتمعات المحلية لمحاسبة الحكومات وشركات التعدين على ممارسات التعدين المسؤولة. ومع ذلك، فهو معيار طوعي وبدون إنفاذ قانوني ومجتمع مدني قوي واستقرار مؤسسي، سيبقى رمزيا وليس إطارا تحويليا.[22] ولكي يصبح معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ساري المفعول، يجب على البلدان إدراج المعيار في تشريعات لضمان إنفاذه.

2.2. إطار العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

منتدى سلاسل التوريد المعدنية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو منصة عالمية سنوية تم إطلاقها لأول مرة في عام 2011 وهي مصممة لتعزيز العناية الواجبة في سلاسل التوريد المعدنية، لا سيما بالنسبة للمعادن المستخرجة من المناطق المتأثرة بالنزاع أو عالية الخطورة، والتي تزدهر فيها ممارسات التعدين غير المشروعة.[23] وهي تشرك الحكومات وقادة الأعمال والمجتمع المدني وأصوات المجتمع لتعزيز إرشادات العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسلاسل التوريد المسؤولة للمعادن التي توجه الشركات بشأن احترام حقوق الإنسان وتجنب المساهمة في النزاع من خلال قراراتها وممارساتها لشراء المعادن.[24] وتشارك عدة بلدان أفريقية بنشاط في منتدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا بتضمين التوجيهات رسميا في قوانين التعدين الوطنية واعتمادها كأطر ملزمة.[25] في بلدان أفريقية أخرى، تتم الإشارة إلى الإرشادات والترويج لها على نطاق واسع ولكنها تظل معيارا طوعيا.

---

[19] تقرير EITI في زامبيا، (2011).
[20] نشر ما تدفعه، ترشيح غينيا الاستوائية ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، تقدم بطيء ولكن ثابت؟ (2015).
[21] تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في مالي، (2022).
[22] () المرجع نفسه رقم 18.
[23] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024).
[24] المرجع نفسه.
[25] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020).

كما ذكرنا، فإن إطار العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية غير ملزم، وبالتالي فإن الطبيعة الطوعية للإرشادات تحد من التأثير. في حين أنه يشجع الشركات على اتباع ممارسات التوريد الأخلاقية، فإن التنفيذ متروك للحكومة الوطنية أو الشركاء التجاريين. علاوة على ذلك، لا تمكن الإرشادات من المساءلة، حتى في البلدان ذات أنظمة الحكم الضعيفة أو مناطق النزاع.

ومن الأمثلة الدامغة على القيود والفجوات في المساءلة في إرشادات العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالتعدين الحرفي وصغير النطاق في المناطق المتضررة من النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. تهدف إرشادات العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مساعدة الشركات على التأكد من أن المعادن التي تشتريها لا تمول النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان أو من عمليات التعدين غير المشروعة. لكن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يعمل هذا النظام بشكل جيد خاصة بالنسبة لتعدين الذهب الحرفي والصغير. يتم تهريب حوالي 98% من الذهب الحرفي إلى خارج البلاد ولا يمر أبدا عبر القنوات الرسمية. هذا يعني أن أنظمة التتبع تتعقب فقط جزءا صغيرا من الذهب وتفقد معظم ما يحدث بالفعل على الأرض. وبدون معالجة طرق التهريب هذه وفرض ضوابط على الحدود، تظل العناية الواجبة غير فعالة لأنها تفشل في وقف تدفق معادن النزاع. لذلك، حتى لو اتبعت الشركات القواعد، فغالبا ما تفشل عملية العناية الواجبة في الممارسة العملية. [26]

وتوضح لجنة الكونغو الديمقراطية أنه بدون الإنفاذ الإلزامي والرقابة الحكومية ودعم القدرات، يمكن أن تكون التوجيهات قاصرة عن تحسين الظروف على أرض الواقع. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى آليات مساءلة أقوى، وإنفاذ عام، وتمكين مجتمعات تعدين الحرفي والصغير الحجم لجعل التوريد المسؤول ذا مغزى ومنصف.

2.3. الكود الدولي لإدارة السيانيد

المدونة الدولية لإدارة السيانيد (رمز السيانيد) هي برنامج طوعي مدفوع بالصناعة يعزز الإدارة الآمنة للسيانيد المستخدم في تعدين الذهب والفضة. يديرها المعهد الدولي لإدارة السيانيد وهي ليست لائحة قانونية، لكن الموقعين يلتزمون بالامتثال الصارم لمتطلباتها. اعتبارا من يناير 2024، وقع قانون السيانيد على 215 ويستخدم في 48 دولة لإدارة استخدام السيانيد في تعدين الذهب.[27]

من المعروف أن السيانيد له فائدة سامة واسعة النطاق في العمليات الحرفية مما يؤدي إلى تلوث المياه والتربة. تكشف الدراسات أن 70% من عمال المناجم غير الرسميين في زيمبابوي يستخدمون الزئبق والسيانيد، مما يؤدي إلى تلويث المجاري المائية عن غير قصد ويهدد صحة المجتمع.[28] يقوم عمال المناجم

[26] Bafilemba & Lezhnev، (2015).
[27] كود السيانيد، (2025).
[28] كونجوما، (2013).

غير الشرعيين في جنوب إفريقيا المعروفين باسم "زاما–زاماس" بتعدين الأعمدة المهجورة وكثيرا ما يستخدمون السيانيد والزئبق لمعالجة الخام، مما يؤدي إلى تلوث بيئي شديد ومخاطر صحية في المجتمعات تحت الأرض.[29] يتسبب استخدام السيانيد في ممارسات التعدين غير المشروعة هذه في آثار بيئية وصحية عامة شديدة.

يحدد قانون السيانيد المبادئ والمعايير وإجراءات التدقيق لتصنيع السيانيد ونقله وتخزينه واستخدامه والتخلص منه. يجب على الموقعين الامتثال لمعايير الممارسة، ولكي تظل موقعة، يجب على الشركة إجراء عملية اعتماد من خلال تدقيق مستقل من طرف ثالث كل 3 سنوات. وأفريقيا ممثلة تمثيلا جيدا في هذه القائمة مع 10 دول تستضيف عمليات معتمدة بموجب المدونة، وتشمل التعدين وإنتاج السيانيد والنقل. Sasol South Africa (Pty) Ltd و Alistair Logistics Kenya Ltd و Alistair Logistics (Pty) Ltd هي ناقلات معتمدة للسيانايد.

يساعد قانون السيانيد في تقليل المخاطر البيئية والصحية. ومع ذلك، فإن تأثيره على الحد من التعدين غير المشروع محدود وغير مباشر. ويكون لقانون السيانيد تأثير غير مباشر على معالجة التعدين غير المشروع لأنه يرفع معايير الصناعة ويشجع المناجم الصناعية على تلبية المعايير البيئية والسلامة العالمية. على سبيل المثال، تحافظ Sasol South Africa وغيرها من العمليات المعتمدة على معايير مناولة المواد الكيميائية أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي المحلي. كما يقيد القانون منتجات السيانيد المعتمدة والناقلين من البيع لمشترين غير معتمدين على سبيل المثال عمال المناجم غير الشرعيين، وبالتالي يمكن أن يحد من الوصول إلى السيانيد للعمليات غير المشروعة.

يتمثل القيد في معالجة التعدين غير المشروع في أنه يستبعد التعدين الحرفي والتعدين على نطاق صغير وغالبا ما يزدهر التعدين غير المشروع في قطاعات الحرفي والصغير الحجم التي لا ينظمها قانون السيانيد. كما أن المدونة طوعية وغير قابلة للتنفيذ. لذلك يجب على الحكومة دمج المعايير بشكل مثالي في أطر الترخيص.

يساهم قانون السيانيد في التعدين المسؤول وقد أظهر تأثيرا، لا سيما من خلال تقليل المخاطر الكيميائية في العمليات الصناعية الرسمية. في جنوب إفريقيا، تبنى منتجو الذهب الرئيسيون مثل Gold Fields و Sibanye Stillwater عملياتهم وصادقوا عليها بموجب قانون السيانيد.[30] وفي حين أن تأثيره المباشر محدود على التعدين غير المشروع، فإنه يمكن أن يكون مفيدا في وضع معايير دنيا لتنظيم التعدين الحرفي

[29] دي جريف، (2023).
[30] cyanidecode.org/sibanye-stillwater-becomes-a-signatory-to-the-international-cyanide-management-code

والصغير الحجم وفي الولايات القضائية التعدين ذات الإدارة السيئة وفي المناطق التي تظل فيها سلاسل توريد السيانيد غير شفافة.[31]

2.4. إطار سياسة التعدين للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة

أنشأ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة إطار سياسة التعدين (لمساعدة البلدان الغنية بالموارد على إدارة قطاعات التعدين لديها بشكل مسؤول. إن تقييم إطار سياسة التعدين للمنتدى هو مراجعة منظمة تطلبها الحكومة لقطاع التعدين في بلد ما، مع التركيز على مدى توافق القوانين والسياسات والمؤسسات الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية الموضحة في إطار الركائز الست لمنتدى إدارة الإنترنت.[32] ترتبط الركائز الست ارتباطا مباشرا بأهداف التنمية المستدامة حيث يتم تقييم إطار سياسة التعدين من خلال عدسة تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والاستدامة البيئية وتعزيز الحوكمة والمؤسسات وتسهيل الاستخدام المسؤول والإنصاف. يوفر إطار سياسة التعدين مجموعة شاملة من أفضل الممارسات الدولية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من خلال التعدين.[33]

قام منتدى إدارة الإنترنت بتحديث إطار عمله في عام 2023 ليشمل حوكمة شاملة عبر دورات حياة التعدين وتغطية صراحة الأصول والنقدية والنقدية.[34] وهذه خطوة ضرورية نحو التصدي للتعدين غير المشروع في الولايات القضائية الأفريقية حيث لا يتم تنظيم القطاع الحرفي وصغير الحجم بشكل كاف وبالتالي تمكين الممارسات غير الأخلاقية.

أجرت العديد من البلدان تقييمات الموارد المعدنية والبترولية للمنتدى وتقوم بتنفيذ الإطار بنشاط كجزء من إدارة التعدين. على سبيل المثال، خضعت السنغال لتقييم إطار سياسة التعدين في 2016–2017، مع التركيز على جميع ركائز إطار سياسة التعدين الستة. وشملت الإنجازات الرئيسية عقود التعدين النموذجية، والوضوح في الترخيص، والضمان المالي لإغلاق المناجم، وإضفاء الطابع الرسمي على مناطق التعدين الحرفي والصغير الحجم.[35] في عام 2018، طلبت وزارة المناجم والطاقة في ناميبيا تقييما على مستوى إطار سياسة التعدين. وقامت بتقييم الأطر القانونية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وما بعد التعدين والأطر المختصرة والقصيرة النطاق التي أدت إلى توصيات بشأن المحتوى المحلي والمسؤولية البيئية والفوائد المجتمعية.[36] أكملت موريتانيا تقييما لوزارة الخارجية في عام 2017، حيث قامت بتشخيص

[31] انظر riskbulletins.globalinitiative.net/esa-obs-024/01-sodium-cyanide-in-kenyas-gold-market.
[32] دليل عملية تقييم سياسة التعدين، (2025).
[33] المرجع نفسه.
[34] تقرير إطار سياسة التعدين في منتدى إدارة الإنترنت، (2023).
[35] تقرير تقييم إطار سياسة التعدين لمنتدى إدارة الإنترنت، السنغال، (2016).
[36] تقرير تقييم إطار سياسة التعدين في منتدى إدارة الإنترنت، ناميبيا، (2018).

نقاط القوة والثغرات في جميع المجالات المواضيعية. ويوفر مخططا لتحديث قوانين وسياسات التعدين لدعم الاستخراج المستدام.تم [37] تقييم مراجعة إطار سياسة التعدين في رواندا في عام 2017، وسلطت الضوء على الهياكل القانونية القوية وأنظمة التتبع لمعادن الحرد والصغير الحجم (مثل القصدير والتنغستن). استهدف تدريب المتابعة تخطيط إغلاق المناجم وتحسين المنافع المحلية.[38] تبني هذه التقييمات الحوكمة الأساسية اللازمة لمكافحة التعدين غير المشروع بشكل فعال.

كما هو موضح في دراسات الحالة، تم تصميم المنتدى بشكل صريح لمعالجة العديد من القضايا المرتبطة بالتعدين غير المشروع مثل ضعف الحوكمة والاستبعاد الاجتماعي والضرر البيئي والعمليات غير الرسمية أو غير القانونية من خلال تقديم إرشادات ومعايير تتماشى مع التنمية المستدامة.

والأهم من ذلك، أن تقييمات منتدى إدارة الإنترنت استشارية، وتطلبها البلدان طواعية، وبالتالي فإن تنفيذ الإصلاحات غير إلزامي. لا تفرض تقييمات المنتدى الامتثال للتوصيات حيث لا توجد آلية رسمية لتتبع الإصلاح وإلزامه. يعد منتدى إدارة الإنترنت أداة سياسية مفيدة ساعدت العديد من الحكومات الأفريقية على تعزيز الحوكمة في قطاعات التعدين لديها. ومع ذلك، فإن طبيعتها الطوعية، وقيود مواردها، والتحديات السياسية تؤدي إلى تنفيذ بطيء أو جزئي في كثير من الأحيان.

3. المنظور الإقليمي

لقد اقترن منظور المنطقة الأفريقية بشأن التعدين غير المشروع في إفريقيا تاريخيا بالمفهوم الأوسع لعنة الموارد. تشير لعنة الموارد إلى المفارقة حيث غالبا ما تشهد البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وخاصة النفط أو الغاز أو المعادن، نموا اقتصاديا أبطأ، وضعف في الحوكمة، وصراعات أكثر من البلدان الأقل حظا بالموارد.[39] غالبا ما يكون التعدين غير المشروع سببا أو عاملا تمكينيا لعنة الموارد من حيث أنه يجسد كيف يمكن استغلال الصناعات الاستخراجية بطرق تقوض الحوكمة وتضر بالمجتمعات المحلية وتحاصر البلدان في دورات من الفقر وعدم الاستقرار على الرغم من ثروتها الطبيعية.

ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، مع امتصاص المعادن الحيوية والطلب المتزايد على المعادن اللازمة للانتقال العادل للطاقة لتلبية طموحات تغير المناخ، ازداد منظور المناطق لمعالجة التعدين غير المشروع بشكل صريح. وكما هو موضح أدناه، حددت الهيئات الإقليمية ثلاث أولويات للتصدي بفعالية للتعدين غير المشروع، وهي الإنفاذ، والمساءلة، والإصلاح الهيكلي.

[37] تقرير تقييم إطار سياسة التعدين في منتدى إدارة الإنترنت، موريتانيا، (2017).
[38] تقرير تقييم إطار سياسة التعدين في منتدى إدارة الإنترنت، رواندا، (2017).
[39] البنك الدولي (2020).

في المنتدى الأفريقي الثالث للتعدين (مارس 2025)، دعا الاتحاد الأفريقي صراحة إلى "التحول القاري بعيدا عن الاستخراجية والتعدين غير المشروع إلى نظام معدني قائم على القيم ويركز على الناس ويوفر التنمية والعدالة".[40]

في قمة برلمانية عام 2024 في سيراليون، لاحظ قادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أن التعدين غير القانوني وغير المشروع. يغذي انعدام الأمن الإقليمي، ويقوض المشغلين القانونيين، ويستنزف إيرادات الدولة الحيوية. لذلك، تم توجيه الدعوة إلى تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية وتحسين الإنفاذ عبر الحدود، حيث يوجد ارتفاع في تهريب الذهب والمعادن الحيوية.[41]

وفي بوتسوانا، دعا الحوار الرفيع المستوى للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في عام 2024 إلى إبرام عقود عامة، وأمين مظالم للتعدين، ومساءلة المجتمع المدني في مجال إدارة المعادن.[42] في Alternative Mining Indaba 2025 في كيب تاون، أطلقت مجموعات المجتمع المدني المنصة الأفريقية للمساءلة عن التعدين (AMAP)، قائلة: "التعدين غير المشروع ليس قضية هامشية، إنه طريقة الاستخراج السائدة في العديد من المناطق الأفريقية، خاصة في ممرات الذهب والليثيوم والكوبالت. نحن بحاجة إلى سجلات عامة وحماية المبلغين عن المخالفات وإنفاذها ".[43]

3.1. الأطر والاتفاقيات الإقليمية

وقد وضعت عدة اتفاقات وأطر إقليمية أفريقية للتصدي لممارسات التعدين غير المشروعة وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد المعدنية. تهدف هذه الأطر إلى تعزيز الشفافية والإنصاف وحماية البيئة والمشاركة المجتمعية في قطاعات التعدين في إفريقيا.

3.1.1. رؤية التعدين في إفريقيا

ويعد هذا الإطار لسياسات عموم أفريقيا اعتمد في عام 2009 لتعزيز حوكمة الموارد المعدنية بالشفافية والإنصاف والاستدامة. ويهدف إلى ضمان دعم الثروة المعدنية لأفريقيا النمو الشامل والتحول الهيكلي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء القارة. تهدف رؤية التعدين في أفريقيا إلى أن تكون الأداة الاستراتيجية المركزية لإصلاح قطاع التعدين.

إن هذا الدليل غير ملزم قانونا ولكن الدول تتبناه طوعا وتقوم بمواءمة القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية مع أهدافه. في عام 2022، نشرت جنوب إفريقيا سياسة التعدين الحرفية والصغيرة النطاق التي تم إبلاغها من قبل رؤية التعدين في أفريقيا. وتشمل هذه السياسة إصلاحات وطنية لإمكانية التتبع وجهودا

[40] بيان صحفي للاتحاد الأفريقي، 28 مارس 2025 - أديس أبابا.
[41] برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. (2024).
[42] الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (2024) (APRM).
[43] مساءلة البنك الدولي (2025)

لاستئصال التعدين غير القانوني وغير المشروع، وتهدف جميعها إلى ضمان استفادة المعادن من التنمية وليس الإجرام.[44]

من الناحية العملية، تضع البلدان خطة وطنية مخصصة يشار إليها باسم رؤية التعدين القطرية (CMV) والتي توضح كيف تتماشى سياسات التعدين مع رؤية التعدين الأفريقية. ويدعم تنفيذ الاتفاقية الشاملة للرصد والتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي اللتين تقدمان المساعدة التقنية والتدريب وأدوات السياسات.

يؤطر رؤية التعدين الأفريقية التعدين غير المشروع على أنه فشل تنموي، متجذر في ضعف الحوكمة والتدفقات المالية غير المشروعة والاستغلال الخارجي. ويدعو التقرير الدول الأفريقية إلى الابتعاد عن نموذج التصدير الخام وبناء سلاسل القيمة المحلية بدلا من ذلك، وتعزيز المنفعة الشاملة، وضمان أن تكون الثروة المعدنية تقود التصنيع والعدالة البيئية والتنمية طويلة الأجل.[45] يدعم هذا النهج بشكل مباشر هدف أجندة 2063 المتمثل في الاستفادة من الموارد الطبيعية للتحول الهيكلي.

مثل الصكوك الدولية لوضع المعايير المذكورة أعلاه، فإن القيد في رؤية التعدين في أفريقيا هو أنها ليست ملزمة قانونا، ويتم اعتمادها طواعية. وفقا المركز الأفريقي لتنمية المعادن، فإن 24 من أصل 54 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي تنفذ بنشاط إطار إدارة المعادن الأفريقية وهو الذراع التشغيلي ل رؤية التعدين الأفريقية.[46] وبدون تنفيذ واسع النطاق، يخاطر الإطار بأن ينظر إليه على أنه طموح وليس موثوقا.[47]

3.1.2. صكوك الجماعة الاقتصادية الإقليمية

بروتوكول التعدين التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (1997)

بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التعدين هو اتفاقية إقليمية رئيسية تهدف إلى مواءمة سياسات وتشريعات وممارسات التعدين بين الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز التنمية المستدامة والمنصفة لقطاع التعدين. والبروتوكول ليس ملزما قانونا، ولكنه يوفر إطارا للعمل المنسق. الامتثال للمبادئ طوعي ولكن يتم تشجيعه بقوة لتحقيق الأهداف الإقليمية.

يعالج بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مخاطر وعواقب ممارسات التعدين الاستغلالية وغير المستدامة من خلال العديد من الآليات الوقائية والتنظيمية. تهدف هذه الآليات إلى ضمان مساهمة التعدين بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ورفاهية المجتمع، بدلا من التسبب في ضرر.

[44] وزارة الموارد المعدنية والطاقة (2022) (DMRE) الجريدة الرسمية رقم 46124 (GN 1938).
[45] الاتحاد الأفريقي. (بدون تاريخ).
[46] ماني ومتيغة (2022).
[47] المرجع نفسه.

توجيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مواءمة المبادئ التوجيهية والسياسات في قطاع التعدين (2009)

يوفر توجيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إطارا قانونيا إقليميا لتوجيه التنمية المستدامة لقطاع التعدين في جميع أنحاء غرب إفريقيا. يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من التعدين والمصالح الاجتماعية والبيئية والمجتمعية. وقد تم تطويره استجابة للشواغل المتعلقة بعدم المساواة في تقاسم المنافع، والتدهور البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وصعود التعدين غير المشروع من قبل الشركات الأجنبية التي تستغل الثغرات القانونية والإدارية.

ينسق التوجيه قوانين وسياسات التعدين الوطنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويضع المعايير الدنيا التي يجب على جميع البلدان أن تعكسها في تشريعاتها المحلية للتعدين. يستخدم التوجيه آلية قانونية ملزمة لضمان إدراج التوجيه في القانون الوطني ضمن إطار زمني محدد. لم تكن هناك جريدة رسمية محدثة بعد عام 2015 للتحقق من الدول التي اعتمدت التوجيه. ومع ذلك، في عام 2015، أحرز ما مجموعه 3 دول تقدما نحو التدجين و 8 دول قامت بتدجين التوجيه بشكل قانوني. لذلك قام 11 بلدا من أصل 15 دولة بإدراج التوجيه.[48]

يعالج التوجيه ممارسات التعدين غير المشروعة من خلال النص على أن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة هي الحد الأدنى من المعايير لمنع الاستيلاء على الأراضي والتهجير القسري للمجتمعات. ينتج عن ذلك التشاور المجتمعي كشرط إلزامي وبالتالي الحد من الأضرار البيئية والاجتماعية. كما يتطلب الشفافية والفوائد المحلية لتنمية التعدين التي تعالج قضايا الفساد والافتقار إلى القيمة المضافة المرتبطة بالتعدين غير المشروع. كما يتطلب التوجيه من الدول الأعضاء إجراء تقييمات للأثر البيئي والاجتماعي.[49]

3.1.3. الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران هي آلية تقييم ذاتي طوعي للحوكمة في إطار الاتحاد الأفريقي. ويقيم التقرير الدول الأعضاء بشأن الحوكمة والإدارة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. غالبا ما تسلط تقارير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران الضوء على تحديات إدارة الموارد الطبيعية مثل سرية العقود والسعي وراء الريع وضعف الإنفاذ. كما أنها منصة تستخدم للدعوة إلى إصلاحات في قوانين التعدين والأنظمة الضريبية.

كانت فعالية آلية استعراض الأقران في معالجة القضايا المتعلقة بالتعدين مختلطة تاريخيا. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن آلية استعراض الأقران لها قيود من حيث التأثير. وتعني الطبيعة الطوعية للآلية الأفريقية

[48] جيموه (2015).
[49] الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، القانون 8-3 لعام 2011.

للمراجعة المتبادلة بين الأقران أن البلدان لا تشارك جميعها وأن بعض بلدان التعدين الرئيسية لا تشارك باستمرار أو لا تشارك على الإطلاق. ولا يوجد التزام قانوني بتنفيذ التوصيات، وبالتالي لا ينظر في التقارير، أو يتأخر التنفيذ.

ومع ذلك، كانت هناك نتائج إيجابية باستخدام الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لمعالجة المسائل المتعلقة بالتعدين. وجرى استعراض غانا في عامي 2005 و 2010 حيث أشارت الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى قضايا في تعدين الذهب بما في ذلك الافتقار إلى المنفعة المجتمعية والتدهور البيئي. ثم وافقت غانا على دعم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتمكين المزيد من الشفافية في عقود التعدين.[50]

ويمكن أن تكون آلية استعراض الأقران أداة مفيدة لتشخيص نقاط الضعف في الحوكمة التي تمكن من التعدين غير المشروع، ولكن قدرتها على إحداث التغيير تعتمد على مدى جدية البلدان في التعامل مع العملية. وحيثما تلتزم الحكومات، ساعدت الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في إبراز الممارسات الاستغلالية وكبحها.

4. الآفاق والتحديات

ومن التطورات البارزة في حوكمة المعادن التي لديها القدرة على رفع مستوى مسألة معالجة التعدين غير المشروع في المنطقة رؤية التعدين الأفريقية التي تمت مراجعتها. في عام 2024، قام أصحاب المصلحة الرئيسيون (المركز الأفريقي لتنمية المعادن، الالية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بمراجعة رؤية التعدين الأفريقية الأصلي، وأطلقوا خطة عمل محدثة وقاموا بتحديث إطار حوكمة المعادن الأفريقية وأشاروا إليه باسم رؤية التعدين الأفريقية 2.0. ويعمل المؤشر على تحسين الاستراتيجيات المتعلقة بأنظمة المالية العامة، وإدماج المجتمعات المحلية، والاستدامة البيئية، والقدرة المؤسسية، ومسارات دمج التعدين في السياسات الصناعية والتجارية. يمثل رؤية التعدين الأفريقية 2.0 تحولا استراتيجيا من خلال مواءمة قطاعات التعدين والموارد الأخرى مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والشفافية والاستدامة في جميع أنحاء إفريقيا.

لذلك يعد رؤية التعدين الأفريقية 2.0 تطورا مهما للسياسات، فهو يعالج بشكل شامل التحديات المرتبطة بتسخير الموارد المعدنية في إفريقيا من أجل التنمية المستدامة، مع السعي جاهدا إلى عكس المعايير العالمية للحوكمة العادلة لقطاعات المعادن. تمكن هذه المراجعة البلدان من تنفيذ رؤية التعدين الأفريقية

[50] SAIIA (2018).

2.0 بسهولة أكبر لأنها أكثر صلة بالتغيرات القطاعية الحديثة وتهدف كل بلد على حدة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن الجانب الرئيسي الذي سيؤدي إلى تفاقم مشكلة معالجة ممارسات التعدين غير المشروعة هو الافتقار إلى الإرادة السياسية. وكما ذكر أعلاه، فإن التصدي للتعدين غير المشروع وتعزيز الإدارة الأخلاقية للموارد الطبيعية يعتمدان على الإدماج الطوعي لأفضل الممارسات والمعايير الدولية والإقليمية في القانون المحلي. الأطر الطوعية مثل الالية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران أو مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية أو المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة إطار سياسة التعدين فعالة فقط مثل الحكومات التي تنفذها. عندما يلتزم القادة بالإصلاح، يمكن لهذه الأدوات أن تدفع الشفافية والمساءلة والاستدامة في التعدين. وحيثما تغيب الإرادة السياسية، فإن حتى أفضل السياسات الطوعية المصممة تخاطر بأن تصبح تمارين أو أدوات للنفعية السياسية.

فيما يلي نقاط رفيعة المستوى تسلط الضوء على المجالات المحتملة التي ستعزز الحد من التعدين غير المشروع وتعزز حوكمة الموارد الأخلاقية:

- **إصلاح السياسات والمواءمة الإقليمية**

تضع رؤية التعدين الأفريقية واستراتيجية المعادن الخضراء الأفريقية والسياسات الوطنية أسسا قوية لأنظمة تعدين أكثر شفافية وإنصافا. بالإضافة إلى ذلك، تنشئ المركز الأفريقي لتنمية المعادن والاتحاد الأفريقي منصة لنمو التنسيق القاري لدعم الاستجابات المنسقة للممارسات غير المشروعة والاستغلالية بشكل فعال. سيكون هذا أمرا بالغ الأهمية نظرا للطلب المتزايد على المعادن الانتقالية للطاقة.

- **التكنولوجيا وإمكانية التتبع**

توفر التطورات في ساسلة الكتل وأنظمة تتبع المعادن وأدوات الترخيص الرقمي طرقا جديدة لتتبع الموارد من المصدر إلى التصدير مما يردع الشبكات الإجرامية. تم اعتماد تكنولوجيا العلامات النانوية وتقنية ساسلة الكتل من قبل مجلس الماس الأفريقي الذي يمثل 18 دولة، مما سيفيد المنتجين ويحد من التجارة غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا لديه القدرة على تمكين التتبع وأنظمة ساسلة الكتل التجريبية في المعادن الناشئة.[51]

- **إضفاء الطابع الرسمي على الاضطرابات الحرفية والقصيرة النطاق**

[51] سلسلة (2024).

مع قيام المزيد من البلدان بتطوير مسارات قانونية لصغار عمال المناجم والحرفيين، هناك إمكانية للحد من التعدين غير القانوني وغير المشروع من خلال جلب عمال المناجم المهمشين إلى الاقتصاد الرسمي.

- **الطلب على المعادن الأخلاقية**

يوفر الضغط الدولي من أجل المعادن المتوافقة مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والخالية من النزاعات حافزا للدول الأفريقية لتحسين الحوكمة وحظر ممارسات التعدين الاستغلالية.

5. الإجراءات الرئيسية المطلوبة من المجتمع العالمي

أولا، لدفع ممارسات التعدين الأخلاقية والحد من التعدين غير المشروع في أفريقيا، يجب على الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية أن تتجاوز المبادئ التوجيهية الطوعية نحو إجراءات منسقة ومزودة بالموارد وقابلة للتنفيذ. وتوفر الأطر الإقليمية والدولية منبرا للنهج الطموحة والمحددة لمعالجة القضايا الرئيسية في إطار إدارة الموارد الطبيعية. يجب أن يكون وضع متطلبات قابلة للتنفيذ تمكن أصحاب المصلحة الرئيسيين من مساءلة شركات التعدين عن الممارسات الاستغلالية إجراء رئيسيا من المجتمع العالمي.

ثانيا، من المهم تعزيز العناية الواجبة وقوانين سلسلة التوريد. يجب على المجتمع العالمي أن يفرض العناية الواجبة بحقوق الإنسان والبيئة في سلاسل التوريد لجميع الشركات التي تحصل على المعادن الحيوية مثل الذهب والكوبالت والليثيوم. مطلوب عقوبات صارمة للمشترين الذين يصدرون سلاسل التوريد غير المشروعة أو المسيئة المعروفة. يجب فحص الثغرات في إطار العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تم تسليط الضوء عليها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع آليات لتحسين تتبع المعادن.

ثالثا، هناك حاجة ملحة إلى دعم الإصلاحات التنظيمية التي تقودها أفريقيا. يجب تمويل مبادرات مثل المركز الأفريقي لتنمية المعادن ومنتدى إدارة التمويل المتعدد الأطراف ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستغرافية تمويلا كافيا لضمان توافر الموارد اللازمة.

رابعا، يجب على المجتمع العالمي أن يكفل تمويلا عادلا لانتقال الطاقة بشروط عادلة للبلدان الأفريقية. نظرا للثروة المعدنية في القارة، فإن التصنيع الأخضر الذي يأتي مع تحول الطاقة يمثل فرصة كبيرة للبلدان الأفريقية للقفز على استراتيجيات النمو القائمة على الوقود الأحفوري للبلدان المتقدمة ورسم مسار نمو مستدام إلى مستقبل أكثر صحة وازدهارا. ولذلك يجب أن يمكن التمويل البلدان الأفريقية من استكشاف هذه الفرص.

خامسا، هناك حاجة إلى التصديق على المركز الأفريقي لتنمية المعادن وتفعيلها. وتتطلب المركز الأفريقي لتنمية المعادن بصفتها المحرك المؤسسي ل رؤية التعدين الأفريقية 2.0 مكانة قانونية وتمويلا مستداما

للوفاء بولايتها بفعالية. يجب أن يكون هناك دفع ل 15+ دولة عضو في الاتحاد الأفريقي للتصديق على النظام الأساسي لشركة المركز الأفريقي لتنمية المعادن لجعله هيئة تعمل بكامل طاقتها وممولة لتوجيه إصلاح التعدين.

الإجراء السادس: تمكين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني من خلال حماية الفضاء المدني وحماية المبلغين عن المخالفات ليصبحوا جهات فاعلة في المساءلة.

سابعا، الحماية القانونية لحقوق الأرض والمدافعين عن البيئة، ومتطلبات ومعايير واضحة وذات مغزى للمشاركة والموافقة.

أخيرا، إضفاء الطابع الرسمي على التعدين الحرفي وصغير النطاق من خلال توفير الوضع القانوني والتدريب والوصول إلى الأسواق العادلة لعمال المناجم الحرفي والصغير الحجم للحد من الضرر البيئي والاستغلال.

6. دور أعضاء البرلمان على المستوى الفردي

يتمتع البرلمانيون بوضع فريد لحماية المجتمعات من أضرار التعدين غير المشروع ودفع الإصلاحات المنهجية للتعدين الأخلاقي. تمتد مسؤوليات النواب عبر التشريعات والرقابة والمناصرة والمشاركة المجتمعية، وبالتالي يمكنهم مزج العمل التشريعي بالمشاركة الشعبية. يمكن للنواب أيضا سد الفجوة بين السياسة الوطنية والواقع المحلي، مما يضمن أن التعدين يفيد الناس وسليما بيئيا.

في الدور التشريعي، يجب على النواب تقديم مشاريع قوانين أو دعم القوانين التي تنظم ممارسات التعدين بما في ذلك حماية البيئة ومعايير العمل والتنمية الاقتصادية المحلية ومساءلة الشركات. أيضا لدعم القوانين التي تعزز الحيز المدني وتحمي المبلغين عن المخالفات. وينبغي للبرلمانيين أن يكفلوا أن يتماشى التشريع المقترح مع أفضل الممارسات الدولية والاتفاقات التي تكون الدولة طرفا فيها. يجب على النواب تشجيع التصديق على وثائق السياسة الرئيسية والهيئات الإقليمية مثل المركز الأفريقي لتنمية المعادن.

تتطلب الرقابة والمساءلة من النواب مراقبة أنشطة التعدين ودعوة ناخبيهم إلى لعب دور نشط في مساءلة عمليات التعدين علنا. يجب على النواب استخدام السلطات البرلمانية للتحقيق في حالات التدهور البيئي أو النزوح المجتمعي أو استغلال العمالة. يجب عليهم محاسبة الحكومة والشركات والتدقيق في الوكالات التنظيمية لضمان عمل الكيانات على النحو الأمثل دون فساد.

تعني المناصرة والمشاركة العامة أن النواب يدافعون عن حقوق المجتمع ويتحدثون ضد التعدين غير المشروع الذي يضر بالمجتمعات. يجب على النواب تعزيز المعايير الأخلاقية بنشاط والدعوة إلى اعتماد

المعايير الأخلاقية في سلاسل التوريد والتعدين المستدام. وبالمثل، يجب على النواب زيادة الوعي بالآثار طويلة المدى للتعدين وأهمية الإشراف البيئي وحقوق الأرض.

7. دور البرلمانات

تمتلك البرلمانات أدوات مختلفة يمكن استخدامها لتعزيز التعدين الأخلاقي. يجب على اللجان ذات الصلة المعنية بالتعدين والموارد الطبيعية إجراء رقابة منتظمة على وزارة التعدين والهيئات التنظيمية والمشاركة في التقدم المحرز في الالتزامات الدولية والإقليمية، والتدقيق في كيفية إدارة إيرادات التعدين والضغط من أجل الالتزام بمعايير الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والتحقيق في حالات محددة من الاستغلال أو الضرر البيئي والاستفادة من الأطر الإقليمية الأفريقية مثل رؤية التعدين الأفريقية عند النظر في قوانين وسياسات التعدين. وتقديم توصيات إلى السلطة التنفيذية.

وينبغي للبرلمانات أن تمارس دبلوماسية برلمانية فعالة في تشجيع البرلمانات الشقيقة على ضمان الامتثال والالتزام بمختلف الأطر والمعايير، والتصديق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية وإدخالها، وتيسير المشاركة العامة المنتظمة والهادفة في وضع السياسات وسن القوانين والإشراف على امتثال الحكومة والقطاع الخاص في قطاع التعدين. ويمكن زيادة تعزيز ذلك بإدراج هذه المسائل بانتظام في جداول أعمال الاجتماعات البرلمانية المتعددة الأطراف.

8. الخلاصة

وللتصدي بفعالية للتعدين غير المشروع، يجب على البلدان الأفريقية أن تدمج تدابير الإنفاذ في الأطر الإقليمية والمعايير الدولية الموضوعة لأفضل ممارسات الحكم الرشيد للموارد. في حين أن الأطر طوعية، إلا أنها تشمل نتائج التنمية المستدامة التي تحد من ممارسات التعدين غير المشروعة وتعزز التعدين الأخلاقي والمسؤول. سيساهم التنفيذ الفعال، جنبا إلى جنب مع التعاون الإقليمي، وآليات المساءلة الدولية في حوكمة الموارد المعدنية بشكل كبير في أن تكون إفريقيا على المسار الصحيح لتحقيق تطلعات أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

African Peer Review Mechanism (APRM), 2024. APRM hosts inaugural high-level dialogue on comparative experiences in mineral resource governance. [online] Available at: https://aprm.au.int/en/news/press-releases/2024-07-05/aprm-hosts-inaugural-high-level-dialogue-comparative-experiences [Accessed 13 Jul. 2025].

African Union. (n.d.) AFRICA Mining Vision: Transparent, equitable and optimal exploitation of Africa's mineral resources [online]. Available at: https://au.int/en/ti/amv/about [Accessed 10 Jul. 2025].

Bafilemba, F. and Lezhnev, S. (2015) Congo's conflict gold rush: Bringing gold into the legal trade in the Democratic Republic of Congo. Washington, DC: The Enough Project. Available at: https://enoughproject.org/reports/congos-conflict-gold-rush [Accessed 14 Jul. 2025].

Bebbington, A. and Bury, J. (2009) 'Institutional challenges for mining and sustainability in Peru', Proceedings of the National Academy of Sciences, 106(41), pp. 17296–17301

Chaintum (2024) Mineral rich but still struggling! Why Africa's mining sector needs blockchain [online]. Available at: https://chaintum.io/2024/06/29/mineral-rich-but-still-struggling-why-africas-mining-sector-needs-blockchain/ [Accessed 10 Jul 2025].

Davis, G. (2016) 'Illegal mining in South Africa: Nature and extent', Institute for Security Studies (ISS Paper 298).

De Greef, K. (2023) 'The dystopian underworld of South Africa's illegal gold mines', The New Yorker, 20 February. Available at: https://www.newyorker.com/news/news-desk/the-dystopian-underworld-of-south-africas-illegal-gold-mines [Accessed 14 Jul. 2025].

Debrah, A. and Mtegha, H. (n.d.) Mining Law and Economic Policy: Critical Perspectives and Challenges for Mining in Africa, p.137.

Department of Mineral Resources and Energy (DMRE). (2022) Mineral and Petroleum Resources Development Act, 2002 (Act No. 28 of 2002): Publication of the Artisanal and Small-Scale Mining Policy 2022 for Implementation [online]. Government Gazette No. 46124 (GN 1938), 30 March. Available at: https://www.gov.za/documents/notices/mineral-and-petroleum-resources-development-act-artisanal-and-small-scale-mining [Accessed 16 Jul. 2025].

ECOWAS Parliament. (2024) Sierra Leone President calls for strengthening of the legal and regulatory framework in the region to curb illegal mining [online].

Available at: https://www.parl.ecowas.int/sierra-leone-president-calls-for-strengthening-of-the-legal-and-regulatory-framework-in-the-region-to-curb-illegal-mining [Accessed 10 Jul. 2025].

EITI. (2011) Zambia becomes 26th country to publish an EITI Report [online]. Available at: https://eiti.org/news/zambia-becomes-26th-country-publish-eiti-report [Accessed 14 Jul. 2025].

EITI. (2024) EITI Progress Report 2024 [online]. Available at: https://eiti.org/eiti-progress-report-2024 [Accessed 14 Jul. 2025].

EITI. (2024) Mali achieves fairly low score in EITI implementation [online]. Available at: https://eiti.org/news/mali-achieves-fairly-low-score-eiti-implementation [Accessed 14 Jul. 2025].

Fraser, A. and Lungu, J. (2007) For whom the windfalls? Winners and losers in the privatization of Zambia's copper mines. Civil Society Trade Network of Zambia.

International Monetary Fund. (2013) Country Report No. 13/26, January. Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr1326.pdf [Accessed 9 Jul. 2025].

Kassa, H. (2022) 'The political economy of extractivism and land rights in Africa', New Agenda: South African Journal of Social and Economic Policy, No. 83, pp. 22–29.

Kunguma, O. (2013) 'A case study of the perceived socio-environmental problems caused by illegal gold mining in Gwanda District, Zimbabwe', Disaster Advances, 6(10), pp. 70–76.

London Bullion Market Association. (2024) LBMA at the OECD Forum on Responsible Mineral Supply Chains [online]. Available at: https://www.lbma.org.uk/articles/lbma-at-the-oecd-forum-on-responsible-mineral-supply-chains [Accessed 14 Jul. 2025].

Lujala, P. (2018) 'An analysis of the Extractive Industry Transparency Initiative implementation process', World Development, 107, pp. 358–381. doi: 10.1016/j.worlddev.2018.02.030.

OECD. (2020) Promoting coherence between standards on responsible mineral supply chains: The OECD Due Diligence Guidance for Responsible Supply Chains of Minerals from Conflict-Affected and High-Risk Areas and the Extractive Industries Transparency Initiative Standard [online]. Organisation for Economic Co-operation and Development. Available at:

https://www.oecd.org/daf/inv/mne/Coherence-mineral-supply-chains-EITI.pdf [Accessed 14 Jul. 2025].

OECD. (n.d.) Responsible mineral supply chains [online]. Available at: https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/due-diligence-guidance-for-responsible-business-conduct/responsible-mineral-supply-chains.html [Accessed 14 Jul. 2025].

OECD. (n.d.) Responsible mineral supply chains [online]. Organisation for Economic Co-operation and Development. Available at: https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/due-diligence-guidance-for-responsible-business-conduct/responsible-mineral-supply-chains.html [Accessed 14 Jul. 2025].

Publish What You Pay. (n.d.) Equatorial Guinea and EITI candidacy: Slow but steady progress [online]. Available at: https://pwyp.org/equatorial-guinea-and-eiti-candidacy-slow-but-steady-progress/ [Accessed 14 Jul. 2025].

South African Institute of International Affairs (SAIIA) (2018) MSI Africa case studies [online]. Available at: https://www.saiia.org.za/wp-content/uploads/2018/08/2018-MSI-Africa-Case-Studies.pdf [Accessed 10 Jul. 2025].

South African Parliament. (2022) Report of the Portfolio Committees: Mineral Resources and Energy, Home Affairs and Police on the Joint Oversight Visit on Illegal Mining to Five South African Provinces, ATC221128, 25 November.

The Times. (2025) Dozens starve to death as South Africa cuts supplies to illegal mine. [online] Available at: https://www.thetimes.com/world/africa/article/dozens-starve-to-death-as-south-africa-cuts-supplies-to-illegal-mine-7c653jrkj [Accessed 16 Jul. 2025].

World Bank Accountability, 2025. Citizen reporting for better mining in Africa. [online] Available at: https://accountability.worldbank.org/en/news/2025/Citizen-reporting-for-better-mining-in-Africa [Accessed 13 Jul. 2025].

Zimmerman, J. and Walsh, K. (2025) Tenke Fungurume Copper-Cobalt Mine: Chinese financing for transition minerals. Williamsburg, VA: AidData at William & Mary. Available at: https://www.aiddata.org/publications/tenke-fungurume-copper-cobalt-mine-chinese-financing-for-transition-minerals [Accessed 9 Jul. 2025].